

”في عالم اليوم المترابط ، لا يمكن لأي إدارة دولة أو مؤسسة أن تدعي قدرتها على حل القضايا العابرة للحدود من تلقاء نفسها. إدارة الحدود تغطي مجموعة واسعة من المواضيع وتتناول المواضيع المعقدة والمثيرة للجدل وأحيانا القضايا التي تضمن التعاون الكفوء والتنسيق الفعال بين جميع اصحاب المصلحة المعنيين“

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ، دليل الإدارة المتكاملة للحدود في التعاون الخارجي للمفوضية الأوروبية ، نوفمبر 2010 ، ص. 107.

للمزيد من المعلومات

يرجى التواصل مع فريق الإدارة المتكاملة للحدود على البريد الإلكتروني :

ibm_silk_routes@icmpd.org

مقر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

Gonzagagasse 1, 5th floor

Vienna, Austria 1010

Tel: +43 1 504 4677 0

Fax: +43 1 504 4677 2375

Email: icmpd@icmpd.org

www.icmpd.org

تم إنتاج هذا المنشور بتمويل من الاتحاد الأوروبي. محتوياته هي مسؤولية المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

مشروع الإدارة المتكاملة للحدود في بلدان طرق الحرير يدعم تطوير التعاون الداخلي والتعاون بين الوكالات من خلال ستة مجالات:

إ. الإطار القانوني والتنظيمي

ضمان الأساس القانوني لتبادل المعلومات



إ.إ. الإطار المؤسسي

إعداد هيكل تنظيمي لطرح مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود أو المساعدة في تطويره



إ.إ.إ. الإجراءات

الإجراءات والعمليات المطلوبة لحدوث التعاون.



إ.إ.إ.إ. الموارد البشرية والتدريب

التوظيف والقضايا التعليمية والتدريبية



إ.إ.إ.إ.إ. التواصل وتبادل المعلومات

تسهيل تدفق المعلومات وتبادلها بطريقة موحدة وفعالة



إ.إ.إ.إ.إ.إ. البنية التحتية والمعدات

تقديم التوصيات حول كيفية إمكانية المعدات والمرافق دعم التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة



الهدف العام

يهدف مشروع الإدارة المتكاملة للحدود في بلدان طرق الحرير إلى دعم بلدان منطقة طرق الحرير لإنشاء أنظمة لإدارة الحدود بطريقة أكثر فعالية وكفاءة، ارتكازاً على نموذج مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود وتطوراتها، وبشكل يعكس مبادئه ومكوناته الأساسية، ويترجمها إلى حالات ووقائع محدّدة بالنسبة إلى البلدان الشريكة في طرق الحرير.

الهدف المحدد

الأهداف المحددة للمشروع هي كالتالي:

1. امتلاك بلدان طرق الحرير للقدرات والادوات والبنى التحتية اللازمة لتطوير الإدارة المتكاملة للحدود وتطبيقها.
2. تحسين بلدان طرق الحرير قدرتها على التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي والثنائي في مجال إدارة الحدود.

بلدان طرق الحرير

أفغانستان، وبنغلادش، وإيران، والعراق، وباكستان

مدة المشروع

1 كانون الثاني 2019 – 31 كانون الأول 2022

ميزانية المشروع

EUR 12,030,000

الفئة المستهدفة

تتمثل الفئات المستهدفة الأساسية من هذا المشروع بالسلطات الحكومية الوطنية والمحلية في بلدان طرق الحرير التي تتحمل المسؤولية في مجال إدارة الحدود، فضلاً عن الجهات الفاعلة غير الحكومية الناشطة في مجال إدارة الحدود، والمجتمعات المحلية المقيمة عند الحدود:

- كبار المسؤولين في أبرز الوكالات الوطنية المسؤولة عن إدارة الحدود (شرطة الحدود أو ما يعادلها، الجمارك، القوّات المسلحة، وكالات إدارة الهجرة إلخ.)، وبشكل خاص الأشخاص المسؤولين عن العمليات والعلاقات الدولية.
- المختصون في مواضيع معيّنة (مثلاً المسؤولون عن تحليل المخاطر، وخبراء الخط الثاني، وشبكات المعلومات، والقوانين، إلخ.)
- مدربي مؤسسات/ هيئات التدريب الوطنية.
- شركاء معنيون آخرون.

المؤسسات المستهدفة

سيتم استهداف المؤسسات التالية على وجه خاص: هيئة المنافذ الحدودية، وزارات الشؤون الداخلية، وزارات الخارجية، وزارات المالية، حرس الحدود/القيادة، دوائر الإيرادات الحكومية، والوكالات الوطنية المعنية بضبط الحدود ومراقبتها. وسيتم إشراك المنظمات الدولية، ووكالات الاتحاد الأوروبي، والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة الناشطة في مجال إدارة الحدود في المنطقة، كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً.

يشمل المستفيدون النهائيون من هذا الإجراء الموظفين ووكالات إدارة الحدود وشركات الأعمال والعلماء الآخرين (على المستوى الدولي والوطني)، والعمّال المهاجرين، والمجتمعات المحلية المقيمة عند الحدود، وسكان بلدان طرق الحرير الذين سيستفيدون من حدود أكثر أماناً وأفضل إدارة.

سيؤدي الإجراء إلى تحقيق النتائج التالية، مما يساهم في تحقيق محصّلتين أساسيتين:

العنصر (المحصلة) 1:

المساعدة في تطوير القدرات، والادوات، والبنى التحتية

- تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود بهدف توطيد التعاون ضمن الوكالة الواحدة، وبين الوكالات، والتعاون الدولي.
- تحسين القدرات التشغيلية لوكالات إدارة الحدود.
- تعزيز قدرات هيئات التدريب الخاصة بالوكالات المستفيدة.
- تحسين البنى التحتية لتسهيل إدارة الحدود بشكل أفضل.

العنصر (المحصلة) 2:

- التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي والثنائي
- تحسين الإطار القانوني للتعاون الدولي.
- تحسين آليات تبادل المعلومات والمعارف.